شروط وأحكام أمر الشراء

ينص الموقع الإلكتروني هذا (يُشار إليه فيما يلي بـ**"الموقع"**) على الشروط والأحكام الآتية والتي تسري على أمر الشراء (بما في ذلك أي مرفقات مقدمة فيما يتعلق به، ويُشار إليه فيما يلي بـ**"أمر الشراء"**) الذي تم إرساله (عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني أو أي وسائل أخرى) إليكم (**"المورد"**) من فرع شركة أورثو كلينيكال دياجنوستيكس نيذرلاندز بي في (يُشار إليها فيما يلي بـ**"أورثو"** أو بـ**"المشتري"**). وفي حال الإشارة إلى الشركات التابعة في هذه الشروط والأحكام، فنعني بذلك: (1) عند الانطباق على المورد، أي كيان يسيطر سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على ذلك الكيان أو يخضع لسيطرة مباشرة أو غير مباشرة من ذلك الكيان أو يخضع لسيطرة مشتركة مع ذلك الكيان (السيطرة فيما يتعلق بالمورد تعني امتلاكه للمورد أو امتلاك حقوق نفعية، مباشرة أو غير مباشرة، فيه بنسبة خمسين في المئة على الأقل (50%)، إما من خلال ملكية أسهم المورد أو رأسماله المصدر أو تمتعه بصلاحية التصويت أو امتلاك حصة في العضوية أو غير ذلك أو التمتع بصلاحية توجيه إدارة وسياسات المورد)؛ (2) وعند الانطباق على المشتري، شركة أورثو كلينيكال دياجنوستيكس برمودا كو ليمتد، وهي شركة معفاة ذات مسؤولية محدودة يقع مقرها في برمودا، وأي من شركاتها الفرعية التي تمتلك أغلب أسهمها (يُشار إليها فيما يلي بـ**"الشركات الفرعية"**). وبصرف النظر عن أي معاملات سابقة أُبرِمَت بين المشتري والمورد، يخضع أمر الشراء صراحةً للشروط والأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية ولا يقبل المشتري صراحةً تقديم المورد لأي سلع أو خدمات منصوص عليها في أمر الشراء إلا بموجبها (على النحو المبين أدناه).

بموجب قبول أمر الشراء أو بدء التنفيذ أو شحن أي سلع أو تقديم أي خدمات (أو تقديم أي تسليمات ناتجة عنها) فيما يتعلق بأمر الشراء، يقر المورد بأنه قد قرأ الشروط والأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية وفهمها ويوافق على الالتزام بها. وإذا كان لدى المورد أي اعتراض على أي من هذه الشروط والأحكام، يلتزم المورد (أ) بإخطار المشتري كتابياً في غضون ثلاثة (3) أيام من استلامه لأمر الشراء (ب) وبعدم قبول أمر الشراء وعدم بدء أي تنفيذ أو شحن أي سلع أو تقديم أي خدمات (أو تقديم أي تسليمات ناتجة عنها) فيما يتعلق بأمر الشراء حتى/ ما لم تجر تسوية هذا الاعتراض كتابياً وبتوقيع كلاً من المشتري والمورد. وإذا رد المورد على أمر الشراء بفاتورة أو أي مستند آخر ينص على تطبيق شروط المورد، فإن المورد يقر بموجب هذه الشروط والأحكام على تنازله عن تطبيق شروطه، رغم أي شرط يخالف ذلك.

يجب عدم حفظ الرابط للموقع حيث أن هذه الشروط والأحكام، وفقاً لما ينطبق، تخص أمر الشراء وقد يقوم المشتري بتعديلها من وقتٍ إلى آخر. وتُنشَر الشروط والأحكام المعدلة، إن وجدت، على الموقع وتسري في حينه على أوامر الشراء الصادرة بعد ذلك. **يجب أن يقرأ المورد الشروط والأحكام المطبقة على كل أمر شراء صادر لاحقاً يستلمه المورد حيث إن قبول أمر الشراء أو بدء التنفيذ أو شحن أي سلع أو تقديم أي خدمات (أو تقديم أي تسليمات ناتجة عنها) بعد نشر أي نسخة معدلة من الشروط والأحكام على الموقع، يعد بمثابة قبول من جانب المورد للنسخة المعدلة.**

1. **مجمل الاتفاق؛ التعديلات.** (أ) يرغب المشتري والمورد في تبديد أي شك فيما يتعلق بحقوق وسبل انتصاف كل منهما تجاه بعضهما البعض من خلال تحديد التزاماتهما المتبادلة. وعليه، فإن أمر الشراء والاتفاقية الموقعة بين المشتري أو شركته التابعة والمورد أو شركته التابعة (1) السارية وقت إصدار أمر الشراء (2) والتي تنص على حكم يشير إلى أن هذه الاتفاقية الموقعة تشكل مجمل الاتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بموضوعها (3) والتي يصدر بموجبها أمر الشراء، بناءً على موضوع أمر الشراء أو إفادة واردة في أمر الشراء تحدد صراحةً هذه الاتفاقية الموقعة (مثل اتفاقية توريد أو اتفاقية خدمات) أو أمر الشراء وهذه الشروط والأحكام (يُشار إليهما في أي من الحالتين بـ**"الاتفاقية"**)، في حالة عدم وجود اتفاقية من هذا القبيل موقعة (1) يتضمنان مجمل التفاهم بين المشتري والمورد فيما يتعلق بموضوع أمر الشراء ويدخل ضمنهما جميع الإقرارات والتعهدات والعهود والالتزامات والتفاهمات التي اعتمد عليها المشتري والمورد، ولا يقدم أي من الطرفين أي إقرارات أو تعهدات أو عهود أو التزامات أو تفاهمات أخرى؛ (2) ويحلان محل جميع الإقرارات والتعهدات والعهود والالتزامات والتفاهمات السابقة بين المشتري والمورد، سواء كانت كتابية أو شفهية، بما في ذلك أي شروط تقديرية أو عرض أو أي مستند آخر مشابه فيما يتعلق بموضوع أمر الشراء.

(ب) لا تسري أي إضافة أو تعديل أو تنازل عن أي شرط أو حكم منصوص عليه في أمر الشراء أو في هذه الشروط والأحكام، كما لا تُفعَل أي شروط أو أحكام إضافية أو مختلفة، سواء كانت منصوص عليها في أي فاتورة أو تأكيد أو قبول أو ترخيص ساري بمجرد فتح العبوة أو ترخيص ساري بمجرد النقر أو شروط استخدام أو خدمة عبر الإنترنت أو أي مستند آخر أو وفقاً لأي إطار للتعامل أو استفادة من التجارة في أي سلع أو خدمات أو قبول المشتري لها، ما لم يتم النص على ذلك كتابياً ويوقعه المشتري والمورد.

2. **الإخطارات**. تُوَجَه جميع المراسلات السارية المتعلقة بأمر الشراء إلى ممثل المشتري، إذا كانت موجهة من المورد إلى المشتري، وإلى ممثل المورد، إذا كانت موجهة من المشتري إلى المورد، المحدد في أمر الشراء أو إلى الطرف الآخر كتابةً حسبما هو منصوص عليه خلافاً لذلك. وتعتبر أي مراسلات موجهة عبر الفاكس أو إلكترونياً (مثل الموجهة عبر الإنترنت (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر واجهة البيانات الإلكترونية EDI أو بروتوكول cXML أو البريد الإلكتروني)) (أ) "كتابية" أو "خطية" (ب) و"موقعة" في حالة وجود توقيع ساري وفقاً للنظام المعمول به (بما في ذلك أي توقيع إلكتروني ساري) (ج) و"أصلية" عند طباعتها. وتُقبَل المراسلات المقدمة على أنها دليل ورقي بنفس القدر وبموجب نفس الشروط التي تصدر من خلالها السجلات التجارية الأخرى وتُحفَظ في شكل وثائقي، ولا يجوز الطعن بالقبول بحجة عدم إصدار المراسلة أو عدم حفظها في شكل وثائقي.

3. **السلع والخدمات المنصوص عليها في أمر الشراء**. يلتزم المورد (أ) بأن يقدم للمشتري السلع والخدمات المنصوص عليها في أمر الشراء؛ (ب) وبإبقاء المشتري على علم بحالة أمر الشراء؛ (ج) وبالسماح للمشتري أو ممثليه بمراجعة ومتابعة التقدم الذي يحرزه المورد في أمر الشراء أو تنفيذ الأعمال المتعلقة به، وذلك من وقتٍ إلى آخر عبر توجيه إخطار مناسب؛ (د) وبتزويد المشتري بالتقارير التي تتناسب مع طبيعة السلع والخدمات المنصوص عليها في أمر الشراء حسب ما قد يطلبه المشتري بصورة مناسبة من وقتٍ إلى آخر.

4. **الفحص**. يقوم المشتري بالمراجعة النهائية لجميع السلع والتسليمات وفحصها واختبارها وقبولها، بغض النظر عن سداد أي دفعة أو إجراء فحص أولي لها. ويجري المشتري الفحص النهائي في غضون فترة زمنية مناسبة بعد استلام السلع أو المنتجات. ولا يعتبر عدم تقديم شكوى وقت إجراء هذه المراجعة أو الفحص أو الاختبار تنازلاً من المشتري عن أي حقوق أو سبل انتصاف فيما يتعلق بالسلع أو التسليمات.

5. **السلع أو الخدمات غير المطابقة؛ تأخر التسليم؛ الموظفون البدلاء؛ تغيير العمليات أو المواد؛ تغيير السيطرة.** (أ) يحتفظ المشتري بالحق في رفض أي سلع أو خدمات وإلغاء جميع بنود أمر الشراء أو بعضها إذا لم يلتزم المورد بأي معايير أو ممارسات صناعية سارية أو أي مواصفات أو رسومات أو عينات أو أوصاف معمول بها أو أي معايير أخرى مشابهة في أمر الشراء أو مقدمة من جانب المشتري إلى المورد بأي شكل من الأشكال (يُشار إليها فيما يلي باسم **"المواصفات"**) أو أي شروط وأحكام منصوص عليها في أمر الشراء وهذه الشروط والأحكام أو لم تكن السلع أو الخدمات المقدمة من المورد إلى المشتري مطابقة لها. ولا يعتبر قبول أي سلعة من السلع المشحونة أو أي خدمة من الخدمات إلزاماً للمشتري بقبول أي سلع غير مطابقة أو خدمات غير مطابقة يقدمها المورد في نفس الوقت ولا حرماناً للمشتري من الحق في رفض أي سلع أو خدمات غير مطابقة سواءً سابقاً أو في المستقبل. ويجوز للمشتري، في حالة رفضه لأي سلع غير مطابقة، إعادة هذه السلع إلى المورد، مع تحمل المورد نفقة نقل هذه السلع ذهاباً وإياباً، ولا يجوز للمورد أن يسلم المشتري أي سلع بديلة لهذه السلع المرفوضة ما لم يأذن المشتري بذلك.

(ب) يتعين تسليم السلع وتقديم الخدمات وفقاً لتاريخ التسليم أو الجدول الزمني للتسليم، إن وجد، المقدم من المشتري إلى المورد. وإذا اتضح في أي وقت أن المورد لن يلتزم بتاريخ التسليم أو الجدول الزمني المحدد، على المورد في حينه أن يوجه إخطاراً كتابياً إلى المشتري يوضح فيه أسباب التأخير ومدته المقدرة. وإذا طلب المشتري، على المورد أن يشحن هذه السلع المتأخرة بطرقٍ يتجنب من خلالها التأخير أو يقلله إلى أقصى

حدٍ ممكن، ومن بين هذه الطرق إعادة توجيه أي شحنة إذا كان ذلك مناسباً والتعاقد مع شركة نقل أو شحن جوي مخصصة، ويتحمل المورد أي تكاليف إضافية.

(ج) فيما يتعلق بأي موظفين يعينهم المورد لتقديم سلع أو خدمات للمشتري، يحتفظ المشتري بالحق لأي سبب قانوني في طلب عزل أي من هؤلاء الموظفين أو إعادة تعيينه، ولا يعفي هذا الحق المورد من أي مسؤولية يتحملها بموجب أمر الشراء. ويوفر المورد موظفين بدلاء مقبولين للمشتري في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. إلا أنه لا يجوز للمورد ترك أي وظيفة (وظائف) دون تعيين موظفين مقبولين للمشتري خلال أي فترة (فترات) تقييم بدلاء.

(د) يخطر المورد المشتري في حينه بأي تغيير جوهري في عملية التصنيع أو المواد اللازمة لإنتاج أي سلع أو تسليمات بموجب أي أمر شراء. ولا يجوز تنفيذ أي من هذه التغييرات حتى يتلقى المورد موافقة خطية من المشتري.

(هـ) يوجه المورد إلى المشتري إخطاراً كتابياً مسبقاً لا تقل مدته عن 21 يوماً في حالة اقتراح المورد أو أي شخص آخر الدخول في أي معاملة مع أي طرف من الغير فيما يتعلق بنقل ملكية أو بيع جميع أو غالبية أعماله المتصلة بالاتفاقية أو إنتاج أي سلع أو خدمات بموجب أمر شراء أو في حالة اندماجه أو دمجه أو إجراء تغيير في السيطرة أو أي معاملة أخرى مماثلة مع أي شخص أو كيان آخر.

(و) بغض النظر عن البنود السابقة، يجوز للمشتري إلغاء أمر الشراء وطلب أي سبل انتصاف أخرى متاحة وفقاً للنظام المعمول به، بما في ذلك أي تغطية وتعويض عرضي ولاحق، من المورد إذا لم يلتزم المورد بأمر الشراء وهذه الشروط والأحكام، بما في ذلك تسليم السلع أو الخدمات غير المطابقة تماماً للمواصفات أو تاريخ التسليم أو الجدول الزمني، إن وجد، المقدمة من المشتري إلى المورد أو عدم مطابقة السلع أو الخدمات المقدمة من المورد إلى المشتري لها.

6. **الإلغاء**. بصرف النظر عن أي حقوق أخرى للمشتري منصوص عليها في الاتفاقية أو هذه الشروط والأحكام، يجوز للمشتري إلغاء أمر الشراء في أي وقت ولأي سبب عبر توجيه إخطار كتابي إلى المورد. وفي حالة أي إلغاء من هذا القبيل، يلتزم المورد بأي توجيهات يقدمها المشتري بهذا الإخطار فيما يتعلق بالسلع والخدمات الواردة في أمر الشراء ويوقف جميع الشحنات وتسليم السلع والخدمات الأخرى فيما يتعلق بأمر الشراء. ويقدم المورد إلى المشتري، في غضون 45 يوماً من تاريخ سريان هذا الإلغاء، جميع المواد والرسومات والعمل قيد التنفيذ والملكية الفكرية المشتركة (في حالة إنجازها أو عدم إنجازها في تاريخ الإلغاء) ويرسل فاتورة إلى المشتري تتضمن جميع السلع والخدمات التي قدمها المورد والتي قبلها المشتري وفقاً لأمر الشراء قبل الإلغاء، إلا أنها لا تتضمن سوى السلع أو الخدمات التي لم يقدم المورد بالفعل فاتورة بها إلى المشتري. ويوافق المشتري على دفع جميع المبالغ غير المتنازع عليها وفقاً لأمر الشراء وهذه الشروط والأحكام. ولا يتحمل المشتري بأي حال من الأحوال مسؤولية سداد أي مبالغ إجمالية تزيد عن (أ) الإجمالي الذي كان يجب أن يكون مستحقاً بموجب أمر الشراء أو (ب) قيمة الأعمال التي قام بها المورد وفقاً لأمر الشراء قبل الإلغاء، أيهما أقل.

7. **الفواتير**. ما لم يخطر المشتري المورد بخلاف ذلك، يصدر المورد فاتورة منفصلة لكل شحنة سلع سلمها المورد ولكل مجموعة خدمات منجزة. ولا يجوز للمورد إصدار أي فواتير قبل تسليم السلع أو الخدمات إلى المشتري. وتُحتَسَب تواريخ استحقاق السداد، بما في ذلك أي فترات خصم، من تاريخ استلام المشتري للفاتورة حتى تاريخ إرسال شيك المشتري بالبريد (أو قيام المشتري بالدفع بأي طريقة أخرى). وتُقَدَم فواتير المورد من خلال بوابة شبكة أريبا الخاصة بالمشتري. كما يجوز للمشتري أن يأذن للمورد بشكل منفصل بإرسال فواتير بصيغة PDF عبر البريد الإلكتروني إلى APInvoices-NA@orthoclinicaldiagnostics.com. وتتضمن جميع الفواتير التي يقدمها المورد (أ) رقم أمر الشراء؛ (ب) وصفاً للسلع أو الخدمات المقدمة وقيمة كل بند والمبلغ الإجمالي وأي تفاصيل يتطلبها نظام ولوائح الضرائب السارية؛ (ج) التفاصيل والوثائق الداعمة المتعلقة بأي نفقات سفر ونفقات نثرية يوافق عليها المشتري؛ (د) وصف مفصل لعدد ساعات العمل والأتعاب بالساعة، إذا كانت الخدمات

مقدمة بناءً على الوقت وأسعار المواد. ويرسل المورد الفواتير إلى المشتري في حينه، وعلى أي حال في غضون 12 شهراً بعد تسليم السلع أو الخدمات (بما في ذلك البرامج أو التسليمات الأخرى) إلى المشتري. ويجوز للمشتري رفض أي فواتير تُرسَل إليه بعد أكثر من 12 شهراً من تسليم المورد للسلع أو الخدمات، ولا يلتزم المشتري بدفع أي مبالغ لم تصدر فواتير صحيحة بها في غضون 12 شهراً بعد تسليم السلع أو الخدمات، بما في ذلك أي مصاريف أو ضرائب على التحويل كانت ستسترد خلافاً لذلك وفقاً لأمر الشراء.

8. **المدفوعات**. ما لم يخطر المشتري المورد بخلاف ذلك، يجرى السداد بعد 60 يوماً من استلام المشتري لأي فاتورة غير متنازع عليها. ويجوز للمشتري الامتناع عن دفع أي مبالغ يتنازع عليها المشتري بحسن نية. وباستثناء المبالغ المنصوص عليها صراحةً في أمر الشراء، لا يتحمل المشتري مسؤولية سداد أي (أ) رسوم أخرى، بما في ذلك رسوم التسليم أو قطع الغيار أو الخدمات (ب) ونفقات المورد أو أي مخصص إضافي على أي نفقات للمورد. وإذا وجب على المشتري اقتطاع أي مبلغ مقابل أي ضريبة مقتطعة، يخصم المشتري هذا المبلغ ويقدم للمورد دليل على تسوية تلك الضريبة المقتطعة.

9. **التعهدات**. (أ) بصرف النظر عن أي إقرار أو تعهد أو اتفاق آخر بخلاف ذلك، يقر المورد ويتعهد، دون قيدٍ أو شرط، بأن: (1) السلع والخدمات المقدمة بموجب أمر الشراء ذات جودة قابلة للتسويق ومتوافقة مع المعايير والممارسات الصناعية المعمول بها والمواصفات وأنها مناسبة للاستخدامات والأغراض التي يقصدها المشتري ضمن الإطار العادي لأعماله وأنها خالية من أي عيوب في التصميم والمواد والصناعة؛ (2) جميع الخدمات المقدمة من المورد يقدمها موظفون مؤهلون وذوي مهارات ومدربون تدريباً مناسباً على أداء الخدمات وبطريقة مهنية واحترافية؛ (3) أي مستند مقدم من المورد إلى المشتري مستوفي المعايير المناسبة للوضوح والتفصيل؛ (4) المورد والسلع والخدمات المقدمة للمشتري واستخدام المشتري لها لا ينتهك حقوق الملكية الفكرية لأي طرف، بما في ذلك المعلومات السرية أو الأسرار التجارية أو حقوق النشر أو براءات الاختراع لدى أي طرف؛ (5) المورد لا يتحمل حالياً أي التزام تجاه أي طرف، ولن يدخل المورد في أي التزام مع أي طرف، يمكن أن يتعارض مع تسليم المورد للسلع أو الخدمات الواردة في أمر الشراء؛ (6) المورد ملتزم بجميع الأنظمة والمراسيم واللوائح، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيئة والسلامة والصحة المهنية ومعايير العمل وتجميع السلع وتوريدها والهيئة العامة للغذاء والدواء وأي منتجات خاضعة للرقابة على وجه التحديد وأي تصاريح وتراخيص وشهادات يجب أن تكون لدى المورد، وأن السلع والخدمات التي يقدمها المورد متوافقة معها.

(ب) إذا انتهك المورد، أو انتهكت السلع والخدمات المقدمة للمشتري أو استخدام المشتري لها، حقوق الملكية الفكرية لأي طرف، بما في ذلك المعلومات السرية أو الأسرار التجارية أو حقوق النشر أو براءات الاختراع لدى أي طرف والمتعلقة ببيع هذه السلع أو الخدمات أو استخدامها، يلتزم المورد، على نفقته وباختياره، إما أن يضمن للمشتري الحق في استمرار استخدام هذه السلع أو الخدمات أو يستبدل هذه السلع أو الخدمات بسلع أو خدمات غير منتهكة أو يعدل هذه السلع أو الخدمات بحيث تصبح سلع أو خدمات غير منتهكة. إلا أنه لا يجوز تفسير ما سبق على أنه تقييد أو استبعاد أي مطالبات أو سبل انتصاف أخرى قد يؤكد المشتري عليها.

(ج) تؤول جميع الإقرارات والتعهدات إلى المشتري وعملائه ومستخدمي السلع أو الخدمات أو المنتجات التي قد تُدمَج هذه السلع أو الخدمات فيها. وتعتبر جميع إقرارات وتعهدات الغير التي حصل عليها المورد أو المطبقة عليه فيما يتعلق بأي سلعة وخدمات واردة في أمر الشراء أنها منصوص عليها أيضاً لصالح المشتري وشركاته التابعة ومستخدميه وعملائه. ولا يُفَسَر أي حكم من أحكام هذا البند على أنه يقيد بأي شكل من الأشكال تعهدات المورد الأخرى إلى المشتري.

10. **التعويضات**. دون المساس بأي حقوق أو سبل انتصاف أخرى للمشتري بموجب أمر الشراء، يوافق المورد على تعويض المشتري وشركاته التابعة (ومديريه (مديريها) وموظفيه (موظفيها) ووكلائه (وكلائها)) وإبراء ذمتهم ضد جميع الخسائر والمطالبات والمسؤوليات والتعويضات والنفقات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أتعاب المحاماة المناسبة (يُشار إليها فيما يلي مجتمعة بـ**"المطالبات"**) فيما يتعلق بما يلي أو الناشئة عما يلي: (أ) أي سوء تصرف نتيجة إهمال أو متعمد من المورد أو موظفيه

أو وكلائه أو مستشاريه أو مقاوليه من الباطن؛ أو (2) خرق المورد (بما في ذلك موظفيه أو وكلائه أو مستشاريه أو مقاوليه من الباطن) لأي من أحكام أمر الشراء أو هذه الشروط والأحكام.

11. تحديد المسؤولية. لا يتحمل المشتري أو شركاته التابعة، تحت أي ظرف من الظروف، المسؤولية عن سداد تعويضات تبعية أو غير مباشرة أو خاصة أو عقابية أو مثالية أو مضاعفة أو عرضية أو أرباح فائتة، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة، أو فوائد مسبقة أو أتعاب محاماة أو تكاليف بناءً على مطالبات المورد أو أي طرف آخر وتكون ناجمة عن خرق أي تعهد صريح أو ضمني أو عدم الالتزام به أو خرق العقد أو التحريف أو الإهمال أو المسؤولية المدنية عن الضرر أو عدم تحقيق أي سبيل انتصاف غرضه الأساسي أو غير ذلك. وبغض النظر عن الشكل (مثل عقد أو مسؤولية تقصيرية أو غير ذلك) الذي قد يُتَخَذ به أي إجراء نظامي أو منصف، لا يتحمل المشتري أو الشركات التابعة له بأي حال من الأحوال المسؤولية عن التعويضات أو الخسائر التي تتجاوز في مجملها مبلغ أكبر من (أ) المبلغ المستحق من المشتري كما هو منصوص عليه في أمر الشراء ولكنه لم يُسَدَد بالفعل إلى المورد مقابل السلع أو الخدمات المقدمة من المورد وفقاً لأمر الشراء وهذه الشروط والأحكام أو (ب) 1000 دولار أمريكي. ولا تسري هذه المادة إلا حين يقتضي النظام المعمول به تحديداً تحمل المسؤولية على الرغم من إخلاء المسؤولية والاستبعاد والقيود السابقة وإلى الحد الذي يقتضي فيه ذلك.

12. التأمين. بالنسبة إلى الفترة التي تبدأ بقبول المورد أمر الشراء أو بدء التنفيذ أو شحن أي سلع أو تقديم أي خدمات (أو تقديم أي تسليمات ناتجة عنها) فيما يتعلق بأمر الشراء وتنتهي بعد عام واحد على الأقل من إنجاز المورد لأمر الشراء بشكلٍ تام أو إلغاء المشتري لأمر الشراء، يبقي المورد، على نفقته الخاصة، على تغطية تأمينية مناسبة ومتعارف عليها لدى شركة تأمين ذات سمعة حسنة (ويقدم شهادة (شهادات) تأمين كتابية إلى المشتري إذا طلب ذلك وعند الطلب)، وتتضمن تلك التغطية، على سبيل المثال لا الحصر، (أ) التغطية النظامية لتعويض العمال بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها، (ب) يكون لدى المورد تغطية تأمينية كافية طوال مدة توريد أي منتجات أو خدمات بموجب أي أمر شراء ولمدة 12 عاماً بعد ذلك. ويجب أن يُقَدَم التأمين من شركة تأمين ذات سمعة حسنة مرخص لها للعمل وتوفير التأمين في المنطقة التي يتواجد بها المورد.

13. حقوق الاختراعات؛ حقوق التأليف والنشر. (أ) المشتري هو المالك الحصري لجميع التسليمات التي أنشأها المورد فيما يتعلق بأمر الشراء أو أثناء تنفيذه إلى جانب أي أعمال قائمة على هذه التسليمات أو مشتقة منها (يُشار إليها فيما يلي بـ**"المشتقات"**) وأي أفكار أو مفاهيم أو اختراعات أو تقنيات يجوز للمورد أن يتصورها أو يستخدمها أولاً في إطار الممارسة فيما يتعلق بأمر الشراء أو أثناء تنفيذه (يُشار إليها فيما يلي بـ**"مفاهيم التسليمات"**) (يشار إلى المشتقات ومفاهيم التسليمات مجتمعة بـ**"مواد المشتري"**) وجميع حقوق الملكية الفكرية فيه، بما في ذلك براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر والأسرار التجارية والعلامات التجارية والحقوق الأدبية والحقوق المماثلة أياً كان نوعها بموجب قوانين أي هيئة حكومية (يُشار إليها مجتمعة بـ**"حقوق الملكية الفكرية"**).

(ب) (1) تعتبر جميع مواد المشتري المحمية بحقوق التأليف والنشر والتي أنشأها المورد فيما يتعلق بأمر الشراء أو أثناء تنفيذه "الأعمال المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المنفذة في إطار عمل الموظف" لصالح المشتري، (2) يعتبر المشتري مؤلف مواد المشتري لأغراض حقوق الطبع والنشر، (3) تكون جميع الحقوق وحقوق الملكية والمصالح المعنية في جميع أنحاء العالم ملكاً للمشتري بصفته الطرف الذي يكلف خصيصاً بإجراء هذا العمل، في كل حالة باستثناء الحد (أ) غير المسموح به بموجب النظام المعمول به أو (ب) الذي يكون فيه تحديد مواد المشتري على أنها "أعمال متعلقة بحقوق الملكية الفكرية تنفذ في إطار عمل الموظف" سينشئ علاقة عمل بموجب النظام المعمول به بين المشتري والمورد.

(ج) **يتنازل** المورد بموجب هذه الوثيقة تنازلاً نهائياً لصالح المشتري دون أي مقابل إضافي، ويحث موظفيه على التنازل بصورة نهائية لصالح المشتري، عن جميع الحقوق وحقوق الملكية والمصالح في مواد المشتري وجميع حقوق الملكية الفكرية فيها والمتعلقة بها، بما في ذلك الحق في التقاضي والحصول على تعويضات والتماس أي سبيل انتصاف آخر من الأشخاص الآخرين عن أي انتهاك أو استخفاف أو سوء سلوك أو أي

مخالفة أخرى لأي من حقوق الملكية الفكرية أو تتعارض معها سواء كان ذلك في الماضي أو الحال أو الاستقبال، وذلك إلى الحد الذي لا تكون فيه مواد المشتري عبارة عن "أعمال متعلقة بحقوق الملكية الفكرية تنفذ في إطار عمل الموظف" أو إلى الحد الذي لا يحصل فيه المشتري على ملكية أي حقوق طبع ونشر بأي صورة أخرى وفيما يتعلق بجميع حقوق الملكية الفكرية الأخرى. كما يوافق المورد على التنازل عن هذه الحقوق وعدم ممارستها إلى الحد الذي يكون فيه هذا التنازل عن الحقوق والملكية باطلاً أو يكون أي من الحقوق السابقة، بما في ذلك ما يسمى "الحقوق الأدبية" أو الحقوق "المعنوية" غير قابل للتصرف. وإذا اعتبر هذا التنازل والموافقة باطلين، يوافق على منح المشتري ومن ينوب عنه حقاً حصرياً وقابلاً للنقل ودائماً وغير قابل للإلغاء وعالمياً ومعفياً من حقوق الملكية لإتاحة مواد المشتري وأي عملية أو تقنية أو برنامج أو مقال أو معدات أو نظام أو وحدة أو منتج أو عنصر مكون مشمول بمفاهيم التسليمات أو مطالبة بأي براءة اختراع في أي عنصر مشمول بمفاهيم التسليمات واستخدامها وتسويقها وتعديلها وتوزيعها ونقلها ونسخها وبيعها وممارستها وعرضها للبيع واستيرادها. ويحرر المورد، بناءً على طلب المشتري، أو يرتب تحرير أي صك، بما في ذلك بواسطة أي موظف أو مقاول، يكون مطلوباً للتنازل عن الحقوق لصالح المشتري وفقاً لهذه المادة أو إنفاذ هذه الحقوق باسم المشتري. وإذا لم يتسن للمورد تنفيذ أي عملية تنازل وفقاً لهذه المادة في غضون خمسة عشر يوماً تقويمياً من طلب المشتري، يعين المورد بموجب هذه الوثيقة المشتري للتصرف بوصفه وكيلاً قائماً مقامه لغرض وحيد هو تنفيذ أي عملية تنازل من هذا القبيل نيابة عن المورد لصالح المشتري ويوافق المورد على أن يكون ملزماً بذلك.

(د) يضع المورد على وجه جميع المواد المحمية بحقوق التأليف والنشر المعدة للمشتري إشعار حقوق التأليف والنشر الذي يحدد المشتري وسنة النشر في صيغة مقروءة. ويزود المورد المشتري بكل ما هو ذو صلة ولازم من رسومات التصميم والشفرة المصدرية والمستندات الأخرى التي توضح بالتفصيل حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بمواد المشتري. ولا يستخدم المورد أي حقوق ملكية فكرية فيما يتعلق بمواد المشتري بأي طريقة أو لأي سبب كان، باستثناء فيما يتعلق بأمر الشراء الخاص بتوفير السلع أو الخدمات إلى المشتري. ودون المساس بما سبق، يوافق المورد على أنه لا يجوز للمورد أو أي من شركاته التابعة بيع أي سلع أو خدمات تستخدم حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بمواد المشتري إلى أي طرف بخلاف المشتري أو توزيعها أو تخويل الغير ببيعها أو توزيعها.

14. البرمجيات. إذا كانت السلع المنصوص عليها في أمر الشراء تتضمن أي برمجيات (بما في ذلك وفقاً لعرض البرمجيات الخدمية) أو وثائق ذات صلة أو تحديثات متعلقة بها (يُشار إليها مجتمعة بـ**"البرمجيات"**)، فإن الشروط والأحكام التالية تنطبق:

(أ) يحتفظ المورد بجميع حقوق الملكية الفكرية في البرمجيات والحقوق المرتبطة بها. ويمنح المورد بموجب هذه الوثيقة المشتري وشركاته التابعة ترخيصاً دائماً (ما لم يقتصر بطريقة أخرى بموجب أمر الشراء على مدة محددة)، عالمياً غير حصري للوصول إلى البرمجيات واستخدامها لأغراض أعمال المشتري وشركاته التابعة. وإذا قصر أمر الشراء استخدام البرمجيات على عدد معين من المستخدمين، فيجوز للمشتري استبدال مستخدم بمستخدم آخر من وقت إلى آخر، شريطة ألا يتجاوز عدد المستخدمين الذين يستخدمون البرمجيات في أي وقت العدد المحدد في أمر الشراء. وإذا قرر المورد أن المشتري وشركاته التابعة قد تجاوزت حقوق البرمجيات الواردة في أمر الشراء بالاستخدام المتزايد المتوافق - فيما عدا هذه الحالة - مع هذه الشروط والأحكام، يجب على المورد إخطار المشتري كتابياً على الفور بهذا الاستخدام الزائد، وعلى المشتري بعد ذلك إنهاء هذا الاستخدام الزائد على الفور. وإذا لم يقم المشتري بإنهاء هذا الاستخدام الزائد، فيكون سبيل الانتصاف الوحيد المتاح أمام المورد هو إصدار فاتورة للمشتري تتناسب مع هذا الاستخدام الزائد بتطبيق الأسعار المنصوص عليها في أمر الشراء.

(ب) يجوز للمشتري وشركاته التابعة (1) إنشاء عدد مناسب من النسخ الاحتياطية أو النسخ الأرشيفية لأي برمجيات يوفرها المورد (2) والسماح لطرف واحد أو أكثر من الغير بممارسة الحقوق الممنوحة للمشتري وشركاته التابعة بموجب هذه الاتفاقية، شريطة ألا يجوز لأي طرف من هذا القبيل استخدام البرمجيات سوى لتوفير السلع أو أداء الخدمات إلى المشتري وشركاته التابعة. وباستثناء ما هو مسموح به صراحةً في هذه الشوط والأحكام، يجب على المشتري وشركاته التابعة (1) عدم إجراء هندسة عكسية للبرمجيات أو فك شفرتها أو اكتشاف الشفرة المصدرية لها بأي شكل آخر؛ (2) وعدم إزالة أي إشعارات خاصة بحقوق

النشر أو العلامة التجارية أو غيرها من الحقوق الامتلاكية؛ (2) وإعادة نسخ هذه الإشعارات على أي نسخ من البرمجيات. كما يجب على المورد تسليم البرمجيات إلكترونياً بحيث لا تمرر أي وسائط مادية إلى المشتري.

15. **التعاقدات الحكومية.** يقر المورد بأن السعر الذي يفرضه لا يتجاوز الأسعار القصوى، إن وجدت، التي تحددها أي جهة حكومية.

16. **القوة القاهرة.** يُعفى المورد والمشتري، حسب مقتضى الحال، من حالات التأخير في الأداء أو التخلف عن الأداء إلى الحد الذي ينشأ عن أسباب خارجة عن سيطرة الطرف المعني المناسبة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإضرابات أو الحروب أو الحرائق أو أعمال الإرهاب أو أحداث القضاء والقدر، مثل الفيضانات والزلازل. وفي حالة وقوع حدث من هذا القبيل أو تحقق هذا الشرط، يجب على الطرف المُعفى من الأداء بموجب هذه الاتفاقية إخطار الطرف الآخر بذلك على الفور وبذل الجهود الحثيثة للأداء في أقرب فرصة ممكنة. وفي حالة إعفاء المورد من الأداء بموجب هذه الاتفاقية، يجوز للمشتري إلغاء أمر الشراء ويوافق المورد على تزويد المشتري بالمساعدة والمعلومات اللازمة للمشتري من أجل إنتاج سلع وتقديم خدمات بديلة أو ترتيب الحصول عليها بطريقة أخرى.

17. **شروط الشحن.** ما لم يخطر المشتري المورد بخلاف ذلك، يجب أن يجرى تسليم السلع بنظام التسليم على ظهر السفينة، وتشمل جميع المبالغ الواردة في أمر الشراء جميع رسوم التسليم إلى المصنع. وفي حالة اتفاق المشتري والمورد على شحن السلع بنظام نقطة شحن التسليم على ظهر السفينة، ولم يحدد المشتري المسار، يجب على المورد شحن السلع عبر الطريقة الأكثر اقتصاداً التي تلتزم بتاريخ التسليم الذي يقدمه المشتري إلى المورد. ويجب على المورد تقديم قائمة تعبئة إلى المشتري بالنسبة إلى جميع الشحنات التي تشير إلى رقم الأمر المناسب. كما يجب أن تشير سندات الشحن، إن وجدت، إلى رقم الأمر المناسب.

18. **المسؤولية عن النقل.** يوافق المورد على أنه متى حددت لوائح الشحن التي تغطي البضائع المنقولة بواسطة شركة نقل عامة حداً أقصى لمسؤولية شركة النقل عن الخسائر أو الأضرار التي تحدث أثناء النقل، فسيكون المورد مسؤولاً تجاه المشتري عن أي خسارة أو ضرر يتجاوز هذا الحد الأقصى.

19. **السرية؛ عدم الإعلان.** (أ) يتعين على المورد ألا يقوم بأي نوع من الإعلان (بما في ذلك أي بيان صحفي أو إعلان عام) وألا يستخدم أي شعارات أو علامات تجارية أو علامات خدمة أو أي من أسماء المشتري أو شركاته التابعة، وذلك دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من المشتري.

(ب) يتعين على المورد عدم الإفصاح عن المعلومات السرية (حسب تعريفها الموضح أدناه) لأي طرف من الغير أو استخدام أي معلومات سرية من هذا القبيل لأي غرض بخلاف ما يتعلق بتزويد المشتري بالسلع أو الخدمات المنصوص عليها في أمر الشراء، وذلك دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من المشتري. ويُقصد بمصطلح **"المعلومات السرية"** أي معلومات غير موجودة بالفعل في المجال العام أو ما يطوره المورد أو يحصل عليه بصورة مستقلة فيما يتعلق بما يلي: وجود علاقة مع المشتري؛ أو نظم أو ممارسات الشراء لدى المشتري (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، وصف العناصر المشتراة والكميات المشتراة والأسعار المدفوعة)؛ أو طبيعة الخدمات المؤداة أو التسليمات أو البضائع المسلمة بموجب أمر الشراء؛ أو أي بيانات أو تصميمات أو أي معلومات أخرى تتعلق بالمشتري أو شركاته التابعة أو أعمالهم. وبصرف النظر عما تقدم، يجوز للمورد الإفصاح عن المعلومات السرية (1) إلى موظفي المورد الذين يحتاجون إلى معرفة هذه المعلومات فيما يتعلق بأداء المورد لأمر الشراء أو (2) من أجل الامتثال للأنظمة المعمول بها أو الأوامر القضائية أو اللوائح الحكومية، شريطة أنه في أي من هذه الاحالات على المورد تقديم إخطار بذلك على الفور إلى المشتري قبل الإفصاح للسماح للمشتري بالتعليق عليه والتماس أمر حماية أو أي سبيل انتصاف مماثل. ويوافق المورد على أنه سيتخذ الإجراء المناسب عن طريق إصدار تعليمات إلى موظفيه المسموح لهم بالوصول إلى المعلومات السرية أو الاتفاق معهم أو خلاف ذلك لإبلاغهم بالالتزامات الواردة طي هذه الاتفاقية. وليس ثمة حق أو حق ملكية أو مصلحة أو ترخيص ممنوحاً إلى المورد أو يرد ضمناً بموجب أي علامة تجارية أو براءة اختراع أو حقوق نشر أو أي حق ملكية فكرية آخر

عن طريق الإفصاح عن المعلومات السرية الواردة طي هذه الاتفاقية. ويجب إعادة جميع المستندات والمواد الأخرى التي تحتوي على معلومات سرية وأي بيانات أو تصميمات أخرى أو غير ذلك من المعلومات المقدمة إلى المورد (وأي نسخ عنها) إلى المشتري، بناءً على طلبه في أي وقت، أو إتلافها، وفقاً لتوجيهات المشتري.

(ج) يلتزم المورد، أثناء تقديم أي سلع أو خدمات، بجميع التشريعات المعمول بها في البلد منشأ البيانات أو حيثما تنقل البيانات (مثل اللائحة التنظيمية المتعلقة بحماية البيانات العامة (2016/679)، إذا كان معمولاً بها)، أو أي نظام أو تشريع أو إعلان أو قرار أو توجيه أو نص تشريعي أو أمر أو مرسوم أو لائحة أو قاعدة أو غير ذلك من الصكوك الملزمة التي تنفذ اللائحة التنظيمية المتعلقة بحماية البيانات العامة والتوجيه المتعلق بالخصوصية والاتصالات الإلكترونية (2002/58/EC) (يُشار إليهما معاً بعبارة **"تشريعات الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات"**) أو اللوائح الأخرى المتعلقة بالخصوصية أو حماية البيانات. وإذا قدم المشتري بيانات شخصية (حسب التعريف الوارد لها في تشريعات الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات أو غيرها من اللوائح المتعلقة بالخصوصية أو حماية البيانات المعمول بها) إلى المورد، فيجب على المورد معالجة البيانات الشخصية فقط فيما يتعلق بأداء التزاماته بموجب أمر الشراء أو الاتفاقية، وما لم يجيز المشتري خلاف ذلك، يجب على المورد عدم استخدام أي بيانات شخصية أو الإفصاح عنها لأي غرض بخلاف هذا الأداء. ويجب على المورد تنفيذ جميع الإجراءات الأمنية والفنية والتنظيمية المناسبة لحماية البيانات الشخصية من التدمير العرضي أو غير القانوني أو الفقد أو التغيير العرضي أو الإفصاح أو الوصول غير المصرح به وكذلك من أشكال المعالجة غير القانونية الأخرى، ويتعين عليه عدم تخزين البيانات الشخصية والاحتفاظ بها لفترة أطول مما هو ضروري لتوفير السلع أو الخدمات. وعند إنهاء أي أمر شراء أو الاتفاقية، يجب على المورد أن يعيد إلى المشتري فوراً جميع البيانات الشخصية التي لا تزال في حوزته. ويساعد المورد المشتري في أي طلبات يتلقاها فيما يتعلق بحقوق الوصول إلى البيانات الشخصية والاعتراض عليها وتصحيحها حسب مقتضى تشريعات الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات أو غيرها من اللوائح المتعلقة بالخصوصية أو حماية البيانات المعمول بها. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن ينقل المورد البيانات الشخصية إلى معالجات تابعة للغير منشأة في بلدان لا يُنظر إليها بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات أو غيرها من اللوائح المتعلقة بالخصوصية أو حماية البيانات المعمول بها على أنها توفر مستوى مناسب من الحماية، ما لم يحصل على موافقة صريحة مسبقة من المشتري. ويوافق كل طرف على تنفيذ الشروط والأحكام المناسبة بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات أو غيرها من اللوائح المتعلقة بالخصوصية أو حماية البيانات المعمول بها، بالقدر المطلوب فيما يتعلق بعمليات نقل البيانات الدولية وقبل إجراء أي عملية نقل من هذا القبيل.

20. **ممتلكات المشتري.** جميع الأدوات والمعدات والمواد من كل نوع المقدمة إلى المورد من جانب المشتري، أو التي يدفع المشتري ثمنها، وأي بدائل لها وأي مواد ملحقة أو مرتبطة بها في بلد المشتري، تبقى ملكية شخصية للمشتري، ويجب تخزينها بصورة آمنة بمعزل عن ممتلكات المورد. ويجب على المورد عدم استبدال أي من ممتلكات المشتري وعدم استخدام هذه الممتلكات إلا في سبيل ملء أوامر شراء المشتري. وتكون هذه الممتلكات مسؤولية المورد أثناء وجودها في عهدته أو تحت سيطرته، ويتعين على المورد التأمين عليها على نفقته الخاصة بمبلغ يعادل تكلفة الاستبدال يكون مستحق الدفع للمشتري عند الخسارة، ويخضع التأمين للإنهاء بناءً على طلب خطي من المشتري، وفي هذه الحالة على المورد تجهيز هذه الممتلكات للشحن وإعادة تسليمها إلى المشتري في نفس الحالة التي استلمها بها المورد في الأصل، مع استثناء البلى والاستعمال بصورة مناسبة.

21. **صحائف بيانات السلامة.** تسبق صحيفة بيانات السلامة المناسبة (**"صحيفة بيانات السلامة"**) ووضع البطاقات، متى وإن اقتضى النظام ذلك، أو تصاحب كل شحنة يقدمها المورد. وعلاوة على ذلك، يجب على المورد أن يرسل إلى المشتري صحيفة بيانات السلامة المحدثة ووضع البطاقات حسب مقتضى النظام. ويجب أن تحمل جميع حاويات البضائع الخطرة (وجميع المستندات المتعلقة بها) تحذيرات واضحة وملائمة. ويجب على المورد تعويض المشتري عن جميع المطالبات والدعاوى والإجراءات

والأضرار والتكاليف والنفقات وأي مسؤولية أو خسارة أخرى يتحملها المشتري نتيجة لأي خرق لهذا الشرط.

22. **مسائل البيئة والسلامة والصحة الصناعية.** يوافق المورد على بذل الجهود المناسبة تجارياً لتنفيذ سياسة المسؤولية البيئية فيما يتعلق بمنتجاته وعملياته، ويشمل ذلك عند الاقتضاء، برامج منع التلوث والحد من النفايات. وفيما يخص جميع مسائل البيئة والسلامة والصحة الصناعية المتعلقة بأنشطة المورد في توفير السلع أو تقديم الخدمات إلى المشتري، يجب على المورد: (أ) الامتثال لجميع الأنظمة واللوائح المعمول بها الصادرة عن سلطات الدولة والسلطات المحلية؛ (ب) وإبلاغ المشتري على الفور بأي حدث له تأثير ضار كبير (مثل الحرائق والانفجارات وعمليات التفريغ العرضية) الذي من المحتمل أن يؤثر على جودة السلع أو الخدمات المتعين تسليمها؛ (ج) وإبلاغ المشتري على الفور بأي ادعاءات أو نتائج تتعلق بحالات انتهاك الأنظمة أو اللوائح المعمول بها والتي من المحتمل أن تؤثر على جودة السلع أو الخدمات المتعين تسليمها؛ (د) والسماح لممثلي المشتري بتفتيش مرافق المورد، وتجرى عمليات التفتيش هذه في أوقات مناسبة وبعد تقديم إخطار مناسب؛ (هـ) والتنفيذ الفوري لأي إجراء تصحيحي قد يطلبه المشتري بصورة مناسبة، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الالتزام بالعناصر المناسبة والمهمة لبرنامج البيئة والسلامة والصحة الصناعية الذي يتقيد به المشتري في عملياته الخاصة. ويجب على المورد تزويد المشتري بمعلومات دقيقة بشأن المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون المستخدمة في منتجاته أو عملياته عندما تتطلب أي لوائح أو أنظمة معمول بها ذلك.

23. **الامتثال.** (أ) يُشار في هذه الوثيقة إلى أي أحكام أو إقرارات أو اتفاقيات يتطلبها أي نظام أو لائحة يتعين إدراجها في العقد الناتج عن قبول أمر الشراء بالإحالة إليها في صلب هذه الشروط والأحكام، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي تحظر التمييز ضد أي موظف أو متقدم للعمل بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو الأصل القومي أو الإعاقة الجسدية أو العقلية وتلك التي تنص على توظيف قدامى المحاربين ذوي الإعاقة وقدامى محاربي حرب فيتنام.

(ب) يضمن المورد عدم تزوير أو تقليد أي سلعة تُشحن بموجب أمر الشراء الماثل بالمعنى المقصود في الأنظمة واللوائح المعمول بها السارية عليه وعلى بلد المشتري.

(ج) عند تصنيع السلع أو تقديم الخدمات موضوع أمر الشراء، لا يستخدم المورد الشباب إلا على النحو الذي تسمح به السياسة التالية بشأن توظيف الشباب:

1) العمر والصحة والسلامة – يتعين عدم استخدام أي شخص دون سن 16. يتعين عدم استخدام أي شخص يتراوح عمره ما بين 16 و18 عاماً ما لم يكن هذا الاستخدام متوافقاً مع أحكام الصحة والسلامة والأخلاق من الأنظمة السارية على المورد والمشتري؛

2) الساعات - لا يُطلب من أي شخص يقل عمره عن 18 سنة (**"شاب"**) العمل أكثر من 48 ساعة من الوقت المحدد بانتظام و12 ساعة من العمل الإضافي في الأسبوع، ولا العمل أكثر من ستة أيام في الأسبوع؛

3) النظام واللوائح - لا يجوز استخدام أي شاب ما لم يمتثل هذا الاستخدام لجميع الأنظمة واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بالسن وساعات العمل والتعويض والصحة والسلامة؛

4) يوافق المورد على الخضوع لعمليات تفتيش دورية للتحقق من الامتثال من قبل المشتري أو شركاته التابعة وممثليه، والاحتفاظ بالسجلات اللازمة لإثبات الامتثال وتقديم شهادات سنوية للامتثال لما سبق.

(د) في حالة (1) إنتاج أي سلعة مشحونة بموجب أمر الشراء باستخدام أي دم بشري أو مكون دم أو أنسجة من متبرع حي أو متوفى دماغياً أو من مواد مشتقة منه (يُشار إليها مجتمعة بـ**"الأنسجة"**)؛ أو (2) أي سلعة تحتوي على أنسجة؛ أو (3) تسليم أي تسليمات تتضمن بموجب أمر الشراء نتائج جرى التوصل إليها باستخدام أنسجة، يتعهد المورد ويوافق على أن أي أنسجة من هذا القبيل قد جُمعت أو ستُجمع وفقاً لموافقة مستنيرة نافذة قانوناً بموجب القواعد العامة وتفويض المريض بموجب الأنظمة واللوائح السارية على

المشتري المعمول بها وقت الجمع ومع مراعاة موافقة مجلس المراجعة المؤسسية، ويجوز للمشتري أو شركاته التابعة مراجعة نموذج الموافقة المستخدم في جمع أي من هذه الأنسجة، وكذلك إجراء أي عملية مراجعة لاحقة، على أن يكون المورد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على موافقة وتفويض المريض المناسبين.

(ز) (1) أثناء التواجد في مقر المشتري أو أي من شركاته التابعة (**"مقرات"**)، يلتزم المورد بجميع القواعد واللوائح السارية على المقرات. ويكون المورد مسؤولاً عن موظفيه ووكلائه أثناء وجودهم في المقرات سواء وقع أي من أفعالهم خارج نطاق ومسار عمل المورد أو مشاركته من عدمه. ويجب على المورد التأكد من أن موظفيه ووكلائه ينتقلون مباشرة إلى الموقع المتعين تقديم الخدمات فيه ولا يدخلون أي جزء آخر من المقرات، إلا وفقاً لتوجيهات المشتري. (2) يوافق المورد على أنه يجوز للمشتري أو شركاته التابعة، حسب الحالة، البحث عن موظفي المورد ووكلائه ومركباتهم وحزمهم أثناء وجودهم في المقرات أو مغادرتهم أو دخولهم. (3) يتعهد المورد بأن جميع موظفيه ووكلائه يحملون أثناء وجودهم في المقرات تصاريح إقامة سارية (النوع والغرض) وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في إقليم المشتري.

24. تسوية النزاعات. (أ) *القانون الحاكم*. تخضع هذه الشروط والأحكام وأمر الشراء لأنظمة المملكة العربية السعودية، بغض النظر عن مبادئ تنازع الأنظمة أو محل إقامة المشتري.

(ب) *الاختصاص القضائي*. في حالة نشوء نزاع بسبب أمر شراء أو فيما يتعلق به، وتعذر تسويته ودياً خلال فترة خمسة وأربعين (45) يوماً من تاريخ تقديم أحد الطرفين إخطار بالنزاع إلى الطرف الآخر، يُحال هذا النزاع إلى المحاكم المختصة في [الرياض]، بالمملكة العربية السعودية.

(ج) *عدم الإعلان*. تكون إجراءات تسوية النزاع سرية ولا يجوز لأي من الطرفين الإعلان عن طبيعة أي نزاع أو أي نتيجة تسفر عنها إجراءات قضائية إلا بالقدر الذي يقتضيه النظام.

25. مراجعة الحسابات. بالنسبة إلى الفترة التي تبدأ عند قبول المورد أمر الشراء أو بدء الأداء أو شحن أي سلع أو تقديم أي خدمات (أو توفير أي تسليم ناتج عن ذلك) فيما يتعلق بأمر الشراء وتنتهي بعد 4 سنوات على الأقل من إكمال المورد أمر الشراء بالكامل أو إلغاء أمر الشراء من قبل المشتري، يوافق المورد على عمل الدفاتر الكاملة، والفواتير، وسجلات المدفوعات، والمراسلات، والتعليمات، والمواصفات، والخطط، والرسومات، والإيصالات، والأدلة، والعقود، وأوامر الشراء، والإقرارات الضريبية، والمذكرات، وغيرها من السجلات المتعلقة بأمر الشراء، بما في ذلك السلع أو الخدمات المقدمة بموجبها، وإذا أمكن، تكلفة المواد المستخدمة، والنفقات المتكبدة، وساعات العمل، والاحتفاظ بها والمحافظة عليها وفقاً للمبادئ والممارسات المحاسبية المقبولة عموماً والمطبقة باستمرار من سنة إلى أخرى. ويحق للمشتري مراجعة أو فحص، أو الأمرين معاً، جميع هذه العناصر، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق ممثله أو وكلائه المفوضين، خلال ساعات العمل العادية وبعد تقديم إخطار مسبق بمدة مناسبة. وإذا أظهرت أي عملية مراجعة للحسابات أو فحص أن المورد قد حصل من المشتري أكثر مما كان يحق له تحصيله بموجب أمر الشراء، فيجب على المورد أن يرد للمشتري على الفور أي مبلغ زائد. وفي حال أظهرت أي عملية مراجعة للحسابات أو فحص أن المورد قد حصل ما نسبته أكثر من خمسة في المئة (5%) أكثر مما كان يحق له تحصيله بموجب أمر الشراء، يجب على المورد أيضاً أن يرد إلى المشتري تكلفة هذه المراجعة بالإضافة إلى المبلغ الآخر المستحق عملاً بهذه المادة.

26. التنازل. باستثناء ما هو منصوص عليه صراحة بخلاف ذلك بموجب أمر الشراء الماثل، لا يجوز التنازل عن أمر الشراء الماثل أو أي حق أو التزام بموجب هذه الاتفاقية أو نقله بأي شكل آخر (سواء طوعاً أو بحكم النظام أو خلاف ذلك)، دون موافقة كتابية صريحة مسبقة من الطرف الآخر، ولكن شريطة أنه لا يجوز للمشتري، دون موافقة المورد، التنازل عن أمر الشراء وحقوقه والتزاماته بموجب هذه الاتفاقية كلياً أو جزئياً (1) إلى أي من شركاته التابعة، أو (2) إلى أي طرف من الغير فيما يتعلق بنقل ملكية جميع أعماله المتعلقة بأمر الشراء أو بيعها كلها أو ما يكاد يكون كلها، أو في حالة اندماج المشتري أو توحيده أو حدوث تغيير في سيطرته أو أي معاملة أخرى مماثلة. بالإضافة إلى ذلك، إذا

قام المشتري أو أي من شركاته التابعة بالتخلي عن أي منتج أو خدمة تكون موضوع أمر الشراء الماثل أو بيعها أو نقل ملكيتها، فيجوز للمشتري عندئذ أن يتنازل لصالح الشخص أو الكيان الذي يحصل على ذلك المنتج أو الخدمة عن أياً من حقوقه بموجب أمر الشراء الماثل المتعلقة بالمنتج أو الخدمة المعنية. ويجب أن يتحمل أي متنازل إليه مسموح به جميع التزامات المتنازل له بموجب هذه الاتفاقية (أو بالقدر المتعلق بالمنتج أو الخدمة السارية، إن أمكن). ويعد أي تنازل أو نقل ملكية مفترض ينتهك أحكام هذه المادة 26 باطلاً.

27. **العلاقة.** (أ) علاقة المشتري بالمورد هي من نوع العلاقة التي تقوم بين المتعاقدين المستقلين، ولا يجوز تفسير أي شيء وارد في هذه الوثيقة على أنه (1) يمنح أي طرف أي حق أو سلطة لإنشاء أو تحمل أي التزام من أي نوع نيابة عن الطرف الآخر أو (2) تقديم المشتري والمورد بوصفهما شريكين أو مشروعاً مشتركاً أو مالكين مشاركين أو وكلاء أو غير ذلك بوصفهما مشاركين في مشروع مشترك.

(ب) المشتري ليس مسؤولاً عن أي من شركاته التابعة تحت أي ظرف من الظروف.

(ج) العلاقة القائمة بين المشتري والمورد ليست علاقة حصرية.

28. **أحكام متنوعة.** يتمثل الهدف من العناوين المستخدمة في هذه الوثيقة في تيسير الإحالة فقط ولا يجوز استخدامها لأغراض تفسيرية. ولا يشكل عدم تصرف أي من الطرفين فيما يتعلق بخرق الطرف الآخر لأي حكم يرد طي هذه الوثيقة تنازلاً. وفي حالة اعتبار أي حكم يرد طي هذه الوثيقة باطلاً أو غير قابل للتنفيذ، فيجب تفسير هذا الحكم تفسيراً ضيقاً، إن أمكن، أو اعتباره غير نافذ، ولا تتأثر الأحكام المتبقية بذلك. وتبقى الشروط والأحكام الخاصة بأمر الشراء والواردة في هذه الوثيقة سارية بعد تحقيق أمر الشراء. تم تحرير هذه الشروط والأحكام باللغتين العربية والانجليزية، ويسود النص باللغة العربية في حال التضارب بين النصين.